المحاضرة الأولى:

الدولـة في الفكـر الإسلامي

– طبيعة الدولـة:

لعل أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث المتلمس للأسس التي تقوم عليها الدولة الإسلامية، وجود ركام هائل من الأفكار والتصوّرات والنظريات التي أنتجتها الثقافة الغربية، وتلقفتها المنطقة الإسلامية، خلال القرنين الماضيين. ويبدو التأثير الثقافي الغربي في الفكر الإسلامي المعاصر واضحا بشكل خاص من خلال هيمنة قوالب التفكير الغربية على النتاج الثقافي والسياسي للمفكر المسلم، ففي نطاق تحديد العناصر المميزة للدولة يلاحظ ميل العديد من الباحثين والمنظّرين إلى تعريف الدولة من خلال المركّبات الثلاثة للدولة القطرية، التي تشكل حجر الزاوية في المنظومة الدولية الراهنة : الشعب والإقليم والسيادة " أو الحاكمية "، يؤدي تبنّي هذا التعريف المبني على التصوّر والتجربة السياسيين الغربيين إلى نتيجتين خطيرتين:

ـ الأولـــى: التسليم بشرعية التقسيم السياسي الحالي للمناطق الإسلامية، وبالتالي قبول الخريطة السياسية التي تكرس مركزية الغرب وتبعية المناطق الإسلامية. فالخريطة السياسية الحالية للأمّة هي إرث إستعماري ، وضع خطوطها الرئيسية الحاكم المستعمر بناء على مصالحه الذاتية ، وأطماعه الخاصة ، ومن دون النظر إلى إرادة الشعوب المستعمرة ، ومقاصدها ومصالحها.

ـ **الثانيـــة:** إن تعريف الدولة من خلال المركبات الثلاثة للدولة القطرية، المذكورة آنفا لا يمكننا من تشوّف العناصر الرئيسية التي تفاضل بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، نظرا إلى أن المبادئ الإسلامية تحظر عمليات الاصطفاء القومي والعرقي التي تؤدي إلى هيمنة واستبداد جماعة قومية أو عرقية على الجماعات الأخرى ، كما تحظّر عمليات التنقية العقدية التي تؤدي إلى إكراه أتباع الديانات الأخرى على الدخول في دين الجماعة المهيمنة ، أو طردهم وإجلائهم عن ديارهم إذا ما أصروا على الاحتفاظ بعقيدتهم .

لذلك فإن تعريف الدولة يجب أن يتم من خلال مركبين:

-1- المبادئ السياسية المنظمة للعلاقات السلطوية ضمن مجتمع سياسي معين .

-2- والأجهزة والهيئات المخولة لها مهمة تنظيم الحياة السياسية ضمن هذا المجتمع.

وبالتالي يمكن تعريف الدولة بأنها :

" البنية السلطوية التي توجه الفعل السياسي وتحدّده وفق منظومة من المبادئ السياسية المعتمدة." إن التعريف السابق يمكننا من تمييز الدول انطلاقا من عناصر جوهرية في تركيب الدولة تلعب دورا حاسما في صياغة الحياة السياسية، بدلا من التعويل على عناصر عرضية ، كالتقسيم الجغرافي، أو التركيب القومي، و العرقي . وهكذا يمكننا من خلال التعريف المقترح التمييز بين الدول اعتمادا على طبيعة الحياة السياسية ونوعية الالتزامات العقدية والقيمية السائدة، فتقسم الدول إلى إسلامية أو اشتراكية أو ليبرالية، أو غير ذلك من التقسيمات .

وانطلاقا من التعريف العام السابق للدولة يمكننا تعريف الدولة بأنها " البنية السلطوية للأمة التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية الإسلامية "[1].

---

(1) – أنظر: لؤي صافي ، بحث نشر في : (كتاب : الحركات الإسلامية والديمقراطية) ، ص، 119 – 120 .

وإذا أردنا معرفة أي الأوصاف يمكن إطلاقها على نظام الدولة الإسلامية؟[2]

من خلال هذا العرض ومن خلال الإبحار عبر آراء الغزالي والتي عرض بها لمفاهيم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي، فما الذي بإمكاننا أن نصف به هذه الدولة المنشودة من طرف أصحابها ؟

أيصح أن نصفها بالديمقراطية ؟ أو بالثيوقراطية ؟ [3] أو بالأوتوقراطية ؟ [4]

أو غير ذلك من الأوصاف المعروفة ؟ أو هي شيء مختلف عن هذا كله ؟ أو مزيج منها جميعا ؟ أومن بعضها ؟ كما قال الأستاذ مجيد خدوري: " إن نظام الحكم في الإسلام وإن كان أقرب شيء إليه " **الثيوقراطية** " أولى أن يسمى " **النومقراطية** " وهذه تعني: حكومة القانون، أي التي يكون القانون فيها صاحب السيادة.

إن الثيوقراطية إنما يقصد بها حكومة الإله أو الآلهة الذين يكونون ممثلين برجال الكهنوت، أو زعماء روحيين مقدسين، ومن أمثلتها حكومة الباباوات في العصور الوسطى، فيكون لهؤلاء الرؤساء سلطات روحية، ولهم حق الغفران والحرمان، وتجب لهم الطاعة المطلقة، وأقوالهم قانون لأنهم يدعون أنهم يمثلون الإرادة الإلهية.

والإسلام ليس كذلك، فهو خال من الكهانة، وليس لهيئة حق احتكار الشريعة أو التمتع بخصائص روحية، وما الإمام أو رئيس الدولة فيه إلا منفذ للشريعة خاضع لأحكامها، وهو معيّن من قبل الأمة التي تنتخبه، ولها الحق أن تعزله.

---

(2) – محمد ضياء الدين الريس ، النظريات السياسية الإسلامية ، ص365 – 366 .

– عبد الله محمد محمد القاضي ، السياسة الشرعية ، ص641 – 642 .

(3) – كما يقول الأستاذ سنتيلانة: (الإسلام هو حكومة الله المباشرة ، يحكمها الله الذي يرعى شعبه دائما فالدولة في الإسلام يمثلها الله ، حتى المواطنون العموميون هم موظفون عند الله)

– « desantilana : the legacyofislam » p.286. محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، ص366 .

(4) – كما يقول موير: (المثال والنموذج للحكم الإسلامي ، هو الحاكم المستبد)

– w. muir : thecalifate p.600 محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، ص366 .

إن الإسلام لا يريدها دولة دينية، وإنما يدعو دوما إلى إقامة دولة إسلامية، وفرق كبير بين الدولة الإسلامية ـ أي الدولة التي تقوم على أساس الإسلام ـ والدولة الدينية التي عرفها الغرب النصراني في العصور الوسطى، وعلة ذلك أن هناك خلطا كبيرا بين ما هو إسلامي وما هو ديني ، فالكثير يحسب أن كل ما هو إسلامي يكون دينا ، والواقع أن الإسلام أو سع وأكبر من كلمة دين. حتى إن علماء الأصول المسلمين جعلوا الدين إحدى الضروريات الخمس أو الست التي جاءت الشريعة لحفظها ، وهي " الدين والنفس والعقل والنسل والمال " ، وزاد بعضهم " العرض " .

فالخطأ البيّن الظن بأن الدولة التي يدعو إليها الغزالي أو غيره من علماء الإسلام ومفكريه دولة دينية ـ كما يسعى في بث هذه الفرية كثير من المضللين الغربيين والمستشرقين وأوليائهما من ذوي البشرة السمراء [5] . وإنما الدولة الإسلامية دولة مدنية تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى ، ومسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح لهذا الحاكم، ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر. بل يعتبر الإسلام هذا واجبا كفائيا على المسلمين، ويصبح فرض عين إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه.

(إن الحاكم في الإسلام مقيّد غير مطلق ، فهناك شريعة تحكمه، وقيم توجهه، وأحكام تقيده، وهي أحكام لم يضعها هو ولا حاشيته ولا حزبه ، بل وضعها له ولغيره رب الناس ملك الناس إله الناس ، ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام أو يجمّدوها ، فلا ملك ولا رئيس ولا برلمان ، ولا حكومة ولا مجلس ثورة ، ولا لجنة مركزية ، ولا مؤتمر للشعب، ولا أي قوة في الأرض تملك أن تغير من أحكام الله الثابتة شيئا.

---

(5) ـ طائفة من الناس ولدوا في بلادنا ، لكن عقولهم وقلوبهم تربت في الغرب ، ونمت أعوادهم مائلة إليه ، فهم أبدا تبع لما جاء به.. إنهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا بيد أنهم خطر على كياننا . لأنهم كفار بالعروبة والإسلام ، أعوان ـ عن اقتناع أو مصلحة ـ للحرب الباردة التي يشنها الاستعمار علينا ، بعد الحرب التي مزق بها أمتنا الكبيرة خلال قرن مضى .. ـ مُحَمَّد الغزالي : ظلام من الغرب ، المقدمة . ص 3 .

ومن حق أي مسلم أو مسلمة إذا أمره الحاكم بما يخالف شريعة الله مخالفة بينة ، أن يرفض، بل من واجبه أن يرفض ، لأنه إذا تعارض حق الحاكم وحق الله ، فحق الله مقدم ولا شك، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.) [6].

وهذا المذكور آنفا سيجرنا إلى بيان وجه صلة الدين بالسياسة ذلك أنها أسالت من الحبر الكثير، وكان لعلماء المسلمين مع دعاة فصل الدين عن السياسة معارك انجلت نهاياتها عن انتصار واضح للمنهج الذي لم يشكك فيه في تاريخنا الطويل أحد ، حتى بلينا أخيرا بالإستدمار الغاشم الذي زرع في نفوس البعض هذه الفكرة.

فما وجه صلة الدين بالسياسة [= الدولة]؟[7].

---

(6) – يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، ص58 .

(7) – يدعو الشيخ يوسف القرضاوي–رحمه الله– إلى غلق هذه القضية والتفرغ لغيرها ويعني بذلك قضية " الإسلام والدولة الدينية " أو ما يسمى بـ " الثيوقراطية " و " السلطة الدينية " ، ذلك أنها قضية قتلت بحثا ، وتبيّن فيها الرشد من الغي ، وحصحص فيها الحق ، ووضح الصبح لذي عينين ، فلا ضرورة لأن نظل نلف وندور حولها ، وما أحوجنا إلى أن نوفر وقتنا وجهدنا وفكرنا لقضايا أخر، تتطلب منا الكثير من البحث الجاد ، والدراسة العميقة ، والتعاون على تجليتها ، وأعمارنا أغلى من أن نضيّعها في توضيح الواضح ، وتحصيل الحاصل ، ونشر النشارة ، وهذا الذي يذكره الشيخ حق في نفسه ، إلا أن هناك ملابسات وظروفا وأحوالا زمانية وعرفية تجعل حتى الكثير من حملة الفكر الديني يعتبرون الدولة في الإسلام شبيهة بدولة ثيوقراطية ، وحاكمها ظل الله في الأرض ، فإن كان هذا موقف المؤيدين فما بالك بالمعارضين ، و إذا كنا نعلم أن النموذج الأمثل للدولة الإسلامية لم يره الناس في العصر الحديث مجسدا على واقعهم المعيش ، وأن هناك جهدا جبارا يبذل ممن يخالفنا الفكرة ، ومن يناصبها العداء وذلك عبر توجيه الرأي العام ـ بوسائل إعلامه الجبارة ـ إلى التخويف من هذه الدولة التي يدعو إليها المؤمنون بها ، فإن هذا مما لا شك فيه سيتقاضى أهل الحق أن لا يفتأوا في تبيينها وتوضيحها ، وأكثر من هذا تجسيدها على أرض الحقيقة لا سماء الخيال ، هذا وإننا نتناولها الآن من جانب تاريخي ارتبط بشخصيتنا قيد الدراسة ، وإذا كانت هذه القضية ـ فرضا ـ الآن عند المسلمين مسألة من البداهة بمكان فإنها لم تكن كذلك في عهد الغزالي .